الغانم استقبل سفير الكويت لدى هولندا

الغانم مستقبلاً العتيبي

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس سفير الكويت لدى مملكة هولندا عبدالرحمن العتيبي.

الشاهين للجمع بين المساعدات الاجتماعية ومخصصات ذوي الإعاقة للمستحقين

أسامة الشاهين

اعلن النائب اسامة الشاهين تقدمه باقتراح برغبة قال في مقدمته:

جاء في مواد القانون رقم (12) لسنة 2011 في شان المساعدات العامة بان تقوم الدولة بصرف مبالغ على هيئة مساعدات اجتماعية لبعض فئات من المجتمع الكويتي، كما نص قانون رقم (8) لسنة 2010 بشان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بان تقوم الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بصرف مخصصات مالية لبعض الأشخاص ذوي الإعاقة أو للمكلفين برعايتهم.

ولما كانت هناك حالات خاصة تستحق الجمع ما بين تلك المساعدات الاجتماعية ومخصصات الأشخاص ذوي الإعاقة أو المكلفين برعايتهم، إلا انه لا يصرف لهم في الواقع العملي كلا المبلغين- على الرغم من كون راتب المساعدة المالية صرف بناء على حالة اجتماعية تختلف ظروفها عما يصرف من قبل الهيئة العامة لشؤون الإعاقة، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

"السماح بالجمع بين (المساعدات الاجتماعية) التي يتم صرفها من (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل)، و(المخصصات) التي يتم صرفها من (الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة)، للاشخاص ذوي الإعاقة أو المكلفين برعايتهم في حال استحقاقهم للمساعدة الاجتماعية وفق أحكام القانون رقم (12) لسنة 2011".

يومياً يتم بث أخبار سيئة مفبركة عليها

الفضل: أنا مع مرسوم ضرورة يوقف الحسابات الوهمية

حمّل النائب أحمد الفضل بعض الحسابات المشبوهة الاشاعات «الخبيثة والدنيئة» التي صاحبت الوعكة الصحية التي تعافى منها صاحب السمو أمير البلاد، مبينا انه يوميا يتم بث أخبار سيئة مفبركة بلغت حد الترويج لخلاف بين رئيس الحكومة والنائب الأول وزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح.

وقال الفضل «هل الحكومة راح تصمت بعد شلم وزرائها والطعن بأعراض أعضاء مجلس الامة وذممهم المالية؟»، مستدركا «عموما الموضوع تطور واحيل للقضاء»، ومؤكدا أن تطوره بسبب الصمت الحكومي حتى وصل إلى رأس الدولة وتساءل الفضل: وبنكم يا ادارة الجرائم الإلكترونية؟، والموضوع واضح من مجموعة واحدة تغرد على كل ما هو إشاعة وتطبل له كأنه حقيقة مطلقة امام الناس، واين هيئة الاتصالات؟ «وينك يا الأذينة وين أمنك السيبراني»؟ لمنع أي حساب يسيء لأمن البلد عبر وضع بلوك لكل من يدخل تطبيقات التواصل الاجتماعي ويسيء للكويت، خله يغرد في العالم الا بالكويت لا يُرى حتى لايُحدث رأي عام.

وأكد الفضل أن 70 إلى 80 في المئة من الذين يديرون الحسابات غير كويتيين ومنهم من يهدف لزعزعة الاستقرار، آملا في ان يأتي الوقت حتى يعفى عنهم لذلك يزيدوا في إشعال النار، ودول أخرى تعيث فسادا في الكويت من خلال التواصل الاجتماعي.

ورأى الفضل أن الاشاعات التي طالت سمو الأمير فرصة لنا جميعا بان نقف ونتامل ما يحدث، فمن يفرح بان هؤلاء الأشباح واقفون في صفه، فغدا ندور الدوائر عليهم معلنا تأييده لمرسوم الضرورة لإيقاف الحسابات الوهمية، ولكن لا نرضى بقانون يكمم الأفواه.

وطالب الفضل وزير الإعلام محمد الجبري بوضع شروط على كل من يحمل حساب اخباري فمن المفترض أن يكون لديه ممارسة فعلية للصحافة، داعيا إلى الغاء جميع القنوات الزائفة المسجلة في الإعلام، وعمل تطبيق جديد.

ماجد المطيري لإطلاق حملة «معاً نجملها» لتشجير البلاد

اعلن النائب ماجد المطيري تقدمه باقتراح برغبة لإطلاق حملة وطنية تحت شعار «معًا نجملها» لتشجير البلاد وتجميلها بالتنسيق مع الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والتعاون مع الجهات المختصة والمعنية كالبلدية والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للطرق والنقل البري ووزارة الأشغال. وورد في مقدمة الاقتراح ما يلي:

قال رسول الله ﷺ «ما من مُسلم يغرس غرسًا، أو يزرع زرعًا، فيأكل منه طيرٌ أو إنسانٌ أو بهيمةٌ، إلّا كان له به صَدَقة». صحيح البخاري.

يعد التشجير وزيادة المساحات الخضراء من أهم المظاهر الحضارية والجمالية للبلاد، لأنه يسهم في إظهار التقدم البيئي والجمالي لها، لاسيما إن كان التشجير في المناطق الصحراوية التي تشكو من ارتفاع درجات الحرارة، ما يساعد على الوقاية من العواصف الترابية والمحافظة على البيئة وتلطيف المناخ.

ونظرًا لكون الأشجار تعمل على التوازن البيئي، وعلى المحافظة على المناخ المعتدل، واهميتها كمصدات للرياح وكسر حدتها بالإضافة الى الناحية الجمالية والتنسيقية والاقتصادية، لذا فإن تشجير الشوارع الرئيسية والشوارع الداخلية والحدائق العامة في البلاد بات ضرورة ملحة خاصة مع التوسع العمراني ومع زيادة وتيرة التعمير في بعض المناطق المحرومة من التشجير وعلى سبيل المثال (مدينة صباح الأحمد السكنية والوفرة ومدينة الخيران السكنية وطريق النويصيب وطريق الوفرة... إلخ) حتى يومنا هذا.

قراءة في الجلسة العادية المنعقدة في 30 أبريل 2019

مجلس الأمة أقر «السجل العيني» و«الغش التجاري» وناقش استجوابين موجهين للصالح والجبري

مجلس الأمة

عقد مجلس الأمة جلسته العادية في 30 أبريل 2019، أقر خلالها مشروع قانون في شان السجل العيني، ومشروع قانون بشان إصدار القانون (النظام) الموحد لمكافحة الغش التجاري لدول مجلس التعاون، وناقش عددًا من الرسائل الواردة.

وناقش المجلس استجوابين اكتفى في اولهما، الموجه إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح، بالمناقشة فيما انتهى الاستجواب الآخر بتقديم عشرة نواب طلبًا بطرح الثقة بوزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري، وفيما يلي مجريات الجلسة:

الرسائل الواردة

وافق مجلس الأمة خلال الجلسة على عدد من الرسائل الواردة، وفي التفاصيل:

وافق المجلس على رسالة من النائب يوسف الفضالة وكلف اللجنة التشريعية الاطلاع على الاقتراحات المقدمة من بعض اعضاء مجلس الأمة لتعديل بعض مواد اللائحة الداخلية خاصة المادة (16) على أن تقدم تقريرها في بداية دور الانعقاد المقبل كحد اقصى.

ووافق المجلس على رسالة من مجموعة من النواب يطلبون فيها مناقشة التصريحات الحكومية بموعد الانتهاء من إزالة المعوقات والبدء في توزيع الأراضي على المواطنين في مشروع جنوب سعد العبدالله.

كما وافق على رسالة من النائب صالح عاشور يطلب فيها من الحكومة وقف مشروع الشراكة لسوق الزل وسوق السلاح لحين البت في الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص المدرج على جدول أعمال اللجنة التشريعية وأن تقدم اللجنة تقريرها عنه خلال أسبوعين.

ووافق المجلس على رسالة من النائب احمد الفضل يطلب فيها من الحكومة تزويد المجلس ببيان حول الإجراءات المتخذة من قبل الوزارات والجهات المختصة تجاه ظاهرة سكن العزاب في المناطق السكنية وذلك خلال شهر.

واكتفى المجلس برد وزير المالية د. نايف الحجرف على رسالة النائب صالح عاشور يطلب فيها أن يقوم وزير المالية بإعطاء تعليمات للبنوك من خلال البنك المركزي بصرف رواتب العسكريين من غير محددي الجنسية المحولة إلى حساباتهم دون الحاجة إلى تجديد بطاقاتهم الأمنية، وذلك بعد أن تحقق الغرض منها.

وفي مداخلة له قال وزير المالية د. نايف الحجرف "جاءنا كتاب من الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية، وتم تحقيق الرسالة بتسلم العسكريين رواتبهم".

وأوضح أن "كتاب الجهاز المركزي جاء في ٢٥ ابريل باستمرار استخدام البطاقات المنتهية للبدون في البنوك وأصدرنا قرارًا في ٢٨ ابريل باستمرار استخدام البطاقات المنتهية لهم وصرف رواتبهم".

وخلال مناقشة بند الرسائل قال نواب إن إبطال المادة ١٦ يهدر ضمانات النائب لذا يجب إعادة صياغتها كما أن اللائحة تحتاج إلى تعديل في العديد من المواد.

وأكد نواب أن تأخر المشاريع الإسكانية يؤثر سلبًا على تنفيذ الخريطة المعلنة سلفًا من الحكومة، وطالبوا بسرعة إزالة المعوقات في مشروع جنوب سعد العبدالله.

وأشاروا إلى أن معاناة الشباب في تلك القضية ستتصاعد مع استمرار مشكلة الإسكان مطالبين بتنسيق فاعل بين وزارات الدولة.

وفي موضوع الأسواق التراثية طالب نواب بعدم تكرار معاناة أصحاب محلات المباركية وعدم إجبار المستأجرين في سوقي الزل والسلاح على الإخلاء خصوصًا أنهم صار لهم أكثر من ٥٠ سنة، كما طالبوا بوضع الأسواق التاريخية تحت مظلة المجلس الوطني والمحافظة عليها.

وأوضحوا أن تلك الأسواق متنفس للكويتيين وحتى ضيوف الكويت لوضعها التاريخي والتراثي، كما أنها مصدر رزق لأسر صغيرة ويجب ألا تكون للشركات الكبار والتجار.

وأكد النواب أن حل مشكلة العزاب يكون بإنشاء مدن عمالية وأشاروا إلى وجود مشروع لدى مجلس الوزراء بهذا الخصوص لكنه متأخر وحذروا من انتشار المخدرات وتفشي الجرائم.

وطالبوا بتطبيق القانون الذي ينص على أنه لا يجوز تأجير البيت السكني للعزاب، حتى لا ينتشر العزاب في كل مناطق الكويت السكنية.

وقال وزير الأوقاف وزير الدولة لشؤون البلدية فهد الشعلة في رده على هذه الرسالة إنه تم تشكيل لجنة مشتركة بين الوزارات لحصر مناطق سكن العزاب، مؤكدًا اتخاذ الإجراءات القانونية وقطع التيار الكهربائي واستعداده لتقديم تقرير للمجلس بذلك.

كشف العرائض والشكاوى

استعرض مجلس الأمة في الجلسة العادية عددًا من العرائض والشكاوى هي كالتالي:

– شكوى رقم (430) ضد بنك الائتمان الكويتي بشأن الضرر الواقع على مواطنة جراء رفض البنك طلب حصولها على قرض إسكاني.

– شكوى رقم (431) ضد المؤسسة العامة للرعاية السكنية بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء رفض طلبه للحصول على بيت بصفة إيجار.

– عريضة رقم (32) ضد وزارة الصحة بشأن الضرر الواقع على مجموعة من المرضين جراء عدم الاستجابة لمطالبهم.

– عريضة رقم (433) ضد مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها بشأن الضرر الواقع على مجموعة من مهندسي البترول جراء الشروط التعجيزية لقبول توظيفهم.

– شكوى رقم (434) ضد وزارة الشؤون الاجتماعية بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء رفض طلبه بإعادة صرف المساعدة الاجتماعية رغم استيفائه جميع الشروط.

– شكوى رقم (435) ضد شركة البترول الوطنية الكويتية بشأن الضرر الواقع على موظف جراء إلغاء قرار إيفاده في دورة تدريبية خارجية خلال انعقادها وتوقيع عقوبة عليه نتيجة تقدمه بشكوى على قرار الإلغاء.

– شكوى رقم (436) ضد إدارة الفتوى والتشريع بشأن الضرر الواقع على موظفة إشرافية في بلدية الكويت جراء رفض الفتوى تظلمها على قرار عدم صرف المكافأة التشجيعية المستحقة لها بحكم طبيعة عملها.

– شكوى رقم (437) ضد وزارة التربية بشأن الضرر الواقع على موظف إشرافي جراء إنهاء ندبه دون وجه حق.

– شكوى رقم (438) ضد وزارة التجارة والصناعة بشأن الضرر الواقع على صاحب ترخيص مركبة متنقلة جراء مخالفة البلدية له لعدم حصوله على ترخيص لموقع المركبة ثم رخص له موقع لا يناسب النشاط.

– شكوى رقم (439) ضد المؤسسة العامة للرعاية السكنية بشأن الضرر الواقع على مواطنة جراء رفض طلبها في الحصول على الرعاية السكنية.

– شكوى رقم (440) ضد كل من وزارة الصحة ووزارة الداخلية والهيئة العامة للمعلومات المدنية وإدارة دعاوى النسب بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء التلاعب بأوراقه الثبوتية وعدم التزام الجهات المعنية بالإجراءات الإدارية الصحيحة.

– شكوى رقم (441) ضد وزارة الصحة بشأن الضرر الواقع على والدة مواطن متوفى جراء خطأ وإهمال طبي أدى إلى تدهور حالته الصحية.

– شكوى رقم (44) ضد مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء عدم قبول توظيفه رغم استيفائه جميع الشروط واجتيازه جميع الاختبارات.

– عريضة رقم (443) ضد وزارة الصحة بشأن الضرر الواقع على مجموعة من ملاك شركات الرعاية الصحية المنزلية جراء عدم تجاوب الوزارة مع مطالبتهم بإعادة النظر في بعض القرارات التي تضيق عليهم في مزاولة هذا النشاط.

بند الأسئلة

وافق المجلس على تأجيل بند الأسئلة إلى الجلسة القادمة على أن يتم مضاعفة المدة المخصصة للبند.

الإحالات

قرر المجلس الموافقة العامة، على الإحالات الواردة في جدول الأعمال.

استجواب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم انتهاء استجواب النائبين محمد المطير ومحمد هايف إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح اكتفاء بالمناقشة.

وقال الغانم بعد انتهاء مرافعة الطرفين "نظرًا لعدم وجود متحدثين ولم ائلق أي اقتراحات فينتهي الاستجواب".

وكان مجلس الأمة قد ناقش في جلسته العادية الاستجواب المكون من 4 محاور تتعلق بتجاوزات في أداء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، وتجاوزات في وزارة الإعلام، ومخالفات في الهيئة العامة للرياضة، والتسويف ومحاولة التضليل وعدم الفعالية في الرد على الأسئلة البرلمانية.

وذكر المستجوبون في مرافعتهم أن كثيرا من الحيازات الزراعية استغلت في غير الغرض المخصص لها بما يناقض العمل المؤسسي، مشيرين إلى أن هيئة الزراعة ردت طلبات بعض المواطنين للحصول على حيازات بالرغم من استيفائهم الشروط بحجة عدم توافر هذه الحيازات، معتبرين انه تجاوز خطير على القانون ومصالح الناس والمبدأ الدستوري الداعي إلى المساواة.

وقالوا إن الوزير أخذ فرصة لمدة عامين لإصلاح الخلل والنتيجة هي تراكم المزيد من التجاوزات والمخالفات، وأن ما قام به هو سحب حيازات زراعية إجراءاتها سليمة وأبقى على الحيازات المخالفة.

وأضافوا أنهم وجهوا أسئلة عدة للوزير بشأن المشاريع التي تقوم بها هيئة الزراعة والإجابات كشفت عدم وجود مشاريع حقيقية على أرض الواقع.

وفيما يخص وزارة الإعلام اعتبر المستجوبون أن هناك تأخيرًا واضحًا في تنفيذ المشاريع، وديونًا مستحقة تصل إلى مئات الملايين لم يتم تحصيلها، وتضاربًا في الاختصاصات وحساب عهد لم تتم تسويتها.

قال المستجوبون إنه في عهد الوزير تم استبعاد ممثلي اتحاد المزارعين والصيادين ومربي الثروة الحيوانية من هيئة الزراعة وتعيين أشخاص بعيدين عن هذا المجال، وأنه اتبع سياسة التنفيع في وزارة الإعلام ولم يأخذ بالتوصيات الواردة بلجان التحقيق وأضاع على الدولة 30 مليون دينار باعتذار مطبعة وزارة الإعلام عن طباعة الكتب المدرسية.

وفي تفنيده محاور الاستجواب كشف وزير الإعلام محمد الجبري عن أنه سيتم تعويض كل مزرعة متضررة من طريق السكة الحديد وفقًا لمساحتها وسوف يتسلمون الأراضي البديلة بعد انتهاء عملية الحصر.

وأضاف أنه وفقا لتقارير لجنة الميزانيات فإن نسبة المخالفات انخفضت منذ أن تولى مسؤولية هيئة الزراعة وأن جهاز المراقبين الماليين يشهد على تعاون الهيئة معه.

وأكد الجبري أنه يحترم كل توصيات لجان مجلس الأمة ومن ضمنها تفعيل الأنظمة الرقابية في الهيئة.

ولفت إلى أن التفرغ الرياضي يتم بناء على مخاطبات من الأندية والاتحادات الرياضية وبعد التأكد من سلامة إجراءاتها تعطى الموافقات طبقًا للقانون واللائحة.

وفيما يخص محور وزارة الإعلام قال الجبري إنه تم تنفيذ 10 توصيات من أصل 16 توصية وردت بتقرير لجنة حماية المال العام عن استجواب وزير الإعلام السابق، وتمت الإجابة عن 114 سؤالا برلمانيًا من أصل 117.

وتحدث النائب د. بدر الملا مؤيدًا للاستجواب وقال إن الوزير سلب اختصاصات مدير هيئة الزراعة ولم يتخذ إجراءات تجاه القسائم الزراعية التي تحولت إلى استراحات يتم تأجيرها بالباطن، فيما تحدث النائب خالد العتيبي معارضًا للاستجواب ورأى أن التركة في وزارة الإعلام ثقيلة وأن يد الوزير نظيفة والأخطاء واردة.

السجل العيني

أقر مجلس الأمة في جلسته العادية بالإجماع مشروع قانون بشأن نظام السجل العيني في مداولته الثانية بعد إجراء ٣ تعديلات تتضمن التسجيل الإلكتروني ومد فترة تقديم التظلمات إلى ٣٠ يومًا وحق الطعن أمام محكمة التمييز وأحاله إلى الحكومة.

وأوضح رئيس اللجنة التشريعية خالد الشطي أن التعديلات تتعلق بالمادة الثانية بأن يكون التسجيل مكتوبًا وإلكترونيًا.

وبين أن التعديل الثاني جاء على المادة الثامنة بأن ترد لجنة التظلمات على التظلمات خلال ٣٠ يومًا بعد أن كانت المدة مفتوحة.

وأضاف الشطي أن التعديل الثالث جاء على المادة العاشرة ويقضي بحق اللجوء إلى محكمة التمييز لمن لا يرضيه قرار لجنة التظلمات وحكم محكمة الاستئناف.

وكان مجلس الأمة قد وافق خلال جلسته العادية في 16 ابريل 2019 على المداولة الأولى لمشروع قانون (السجل العيني).

(الغش التجاري)

ووافق مجلس الأمة في المداولة الثانية على مشروع قانون بشأن إصدار القانون (النظام) الموحد لمكافحة الغش التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأحاله إلى الحكومة.

وقال مقرر اللجنة المالية النائب فيصل الكندري إن هناك تعديلًا واحدًا يتضمن إضافة مادة جديدة برقم 2 تنص على معادلة الدينار الكويتي بالريال السعودي وفق سعر الصرف المعلن من البنك المركزي في يوم الحكم وإعادة تسلسل مواد القانون بعد إضافة هذا التعديل.

وكان مجلس الأمة قد وافق خلال جلسته في 16 ابريل الجاري على المداولة الأولى لمشروع القانون.